«الصندوق الشبابي»: موافقة على 3 مشاريع فقط

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصدد الموافقة على 3 مشاريع جاهزة تم تقديمها عبر بنك الخليج. وذكرت المصادر أن مجمل المشاريع التي قدمت عبر البنك 7 مشاريع. من جهة أخرى، وبخصوص التقديم عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق، أشارت مصادر الصندوق إلى أن الموقع لم يبدأ بعد بتسلم طلبات للمشاريع عبر الموقع، بل فقط استقبال طلبات للتدريب عبر برنامج «كوفمان» والذي يتيح للمبادر اختيار أحد البرامج كأصحاب المشاريع الطموحين، وبناء برنامج دعم أصحاب المشاريع والقدرات، وبرامج وخدمات الأعمال، وبرنامج تحسين الأعمال، وبرنامج القروض، بالإضافة إلى اختيار المبادرين لاهتماماتهم مثل التدريب والخدمات الاستشارية والمالية وفعاليات ريادة الأعمال.

عبدالرحمن خالد

خسارة أكبر 15 سهماً تشكل 62٪ من إجمالي خسارة السوق منذ بداية 2015

مليارا دينار نزيف أكبر شركات البورصة

المحلل المالي

مع نهاية الربع الثالث لهذه السنة الأسبوع الماضي، فإن مؤشر كويت 15، الذي يقيس اكبر 15 شركة في البورصة الكويتية من حيث الحجم والسيولة، خسر منذ بداية عام 2015 نحو 12,8٪ بالمقارنة مع خسائر المؤشر الوزني التي بلغت 11,5٪. هذه الخسارة كانت نتيجة انخفاض القيمة السوقية لمعظم اسهم مؤشر كويت 15 حيث خسرت مجموعة زين للاتصالات 29٪ من قيمتها السوقية أي ما يعادل خسارة 670 مليون دينار، بينما خسر بيت التمويل الكويتي 14٪ من قيمته السوقية ما يعادل خسارة 450,5 مليون دينار وكذلك بنك الكويت الوطني بخسارة 5٪ من قيمته السوقية تعادل خسارة 235 مليون دينار. اما «ڤيڤا» للاتصالات فقد ارتفعت قيمتها السوقية بنسبة 32٪ أي ما يعادل ارتفاع قيمته 105 ملايين دينار وبنك بوبيان ايضا ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 13٪ ما يعادل 102 مليون دينار والمباني بنسبة 4٪ ما يعادل ارتفاع قيمته 30 مليون دينار. وفيما يلي ابرز الحقائق المسجلة منذ بداية السنة على مؤشر كويت 15:

مؤشر كويت 15 يخسر 7,4٪ منذ بداية انطلاقته قبل 3 أعوام

متوسط السيولة على أكبر الأسهم يتراجع 36٪

● خسائر السوق انعكست في انخفاض القيمة السوقية لأسهم مؤشر كويت 15 حيث خسرت القيمة السوقية لمكونات مؤشر كويت 15 منذ بداية السنة نحو 2,1 مليار دينار لتسجل قيمته السوقية نحو 16 مليار دينار بالمقارنة مع 18,1 مليار دينار نهاية عام 2014، وبالتالي شكلت خسائر كويت 15 نحو 62٪ من خسائر القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية السنة التي بدورها خسرت 3,4 مليارات دينار لتسجل 26,7 مليار دينار.

● مع هذه الخسائر، يكون مؤشر كويت 15 قد خسر منذ انطلاقه في 13 مايو من عام 2012 وحتى 29 اكتوبر 2015 نحو 7,4٪ وبمعدل خسارة سنوي 2,2٪ بالمقارنة مع الخسائر ذاتها للمؤشر الوزني خلال الفترة نفسها. مما يفسر تلازم الأداء العام للسوق مع مؤشر كويت 15 الذي يمثل نسبة كبيرة من القيمة السوقية للبورصة والأداء الضعيف لجميع الأسهم المدرجة.

● بالرغم من ان القيمة السوقية لأسهم مؤشر 15 تشكل نحو 60٪ من القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت، الا ان السيولة على اسهم المؤشر لاتزال متوسطة، حيث توجهت منذ بداية السنة نحو 41٪ من سيولة بورصة الكويت الى اسهم كويت 15 وبلغت القيمة المتداولة منذ بداية السنة على مكونات المؤشر 1,38 مليار دينار بالمقارنة مع سيولة اجمالية للبورصة الكويتية بلغت 3,4 مليارات دينار.

● بلغ معدل السيولة اليومية على اسهم مؤشر كويت 15 منذ بداية السنة نحو 6,8 ملايين دينار منخفضا بنسبة 36٪ عن السيولة اليومية خلال الفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغت حينها 11 مليون دينار. بينما انخفض معدل السيولة اليومية لإجمالي سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة نفسها بنسبة 34٪ لتسجل 16,7 مليون دينار بالمقارنة مع 25,2 مليون دينار سيولة يومية في العام الماضي.

منذ انطلاقه في شهر مايو 2012 استحوذ مؤشر كويت 15 على حصة متوسطة من سيولة البورصة الكويتية، حيث بلغ اجمالي القيمة المتداولة على اسهم المؤشر نحو 8 مليارات دينار (معدل يومي للسيولة نحو 9 ملايين دينار) مقارنة مع 24 مليار دينار لإجمالي البورصة (معدل يومي للسيولة نحو 29 مليون دينار) وبالتالي شكل 33٪ من سيولة السوق. اما بالنسبة لحجم التداول، فقد استحوذ فقط على 5,6٪ (14,4 مليار سهم) من اجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق التي بلغت 257 مليار سهم خلال الفترة الممتدة من 13 مايو 2012 وحتى 28 اكتوبر 2015. ومن هنا نستطيع القول ان معدل دوران رأسمال الأسهم التي يتألف منها مؤشر كويت 15 كانت ضعيفة حيث غلبت الأسهم الرخيصة تداولات السوق.

اداء اسهم مؤشر كويت 15 منذ بداية عام 2015 (على اساس التغير في القيمة السوقية)

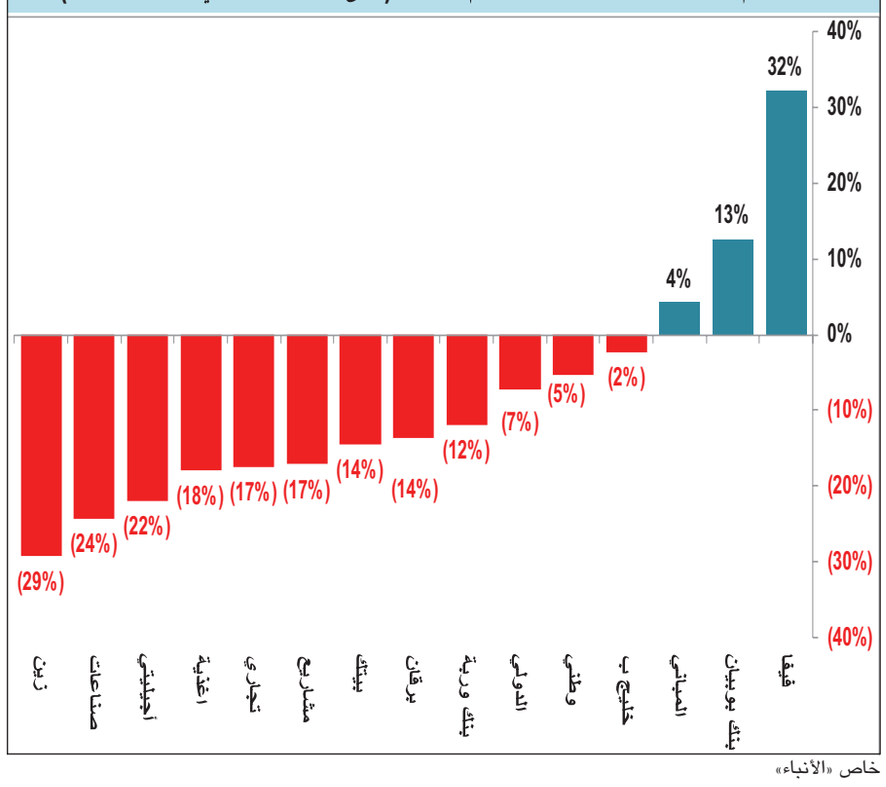

خاص «الأنباء»

الاداء الشهري لمؤشر كويت 15 خلال الـ 12 شهر الماضية

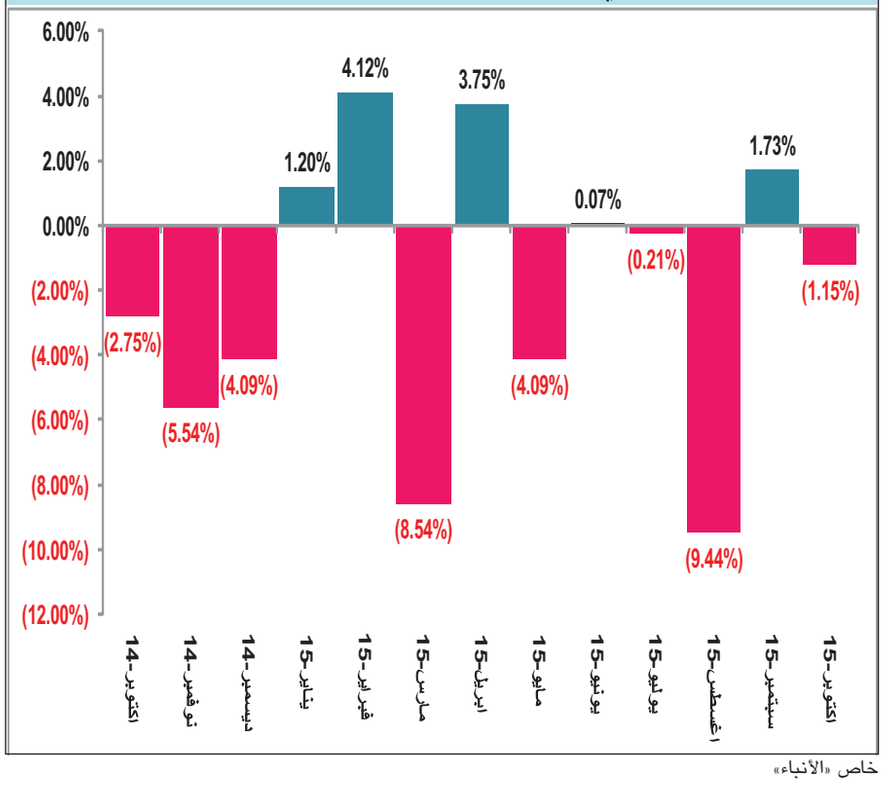

خاص «الأنباء»

القيمة المتداولة على اسهم مؤشر كويت 15منذ بداية السنة ونسبتها من اجمالي السوق (مليون دينار)

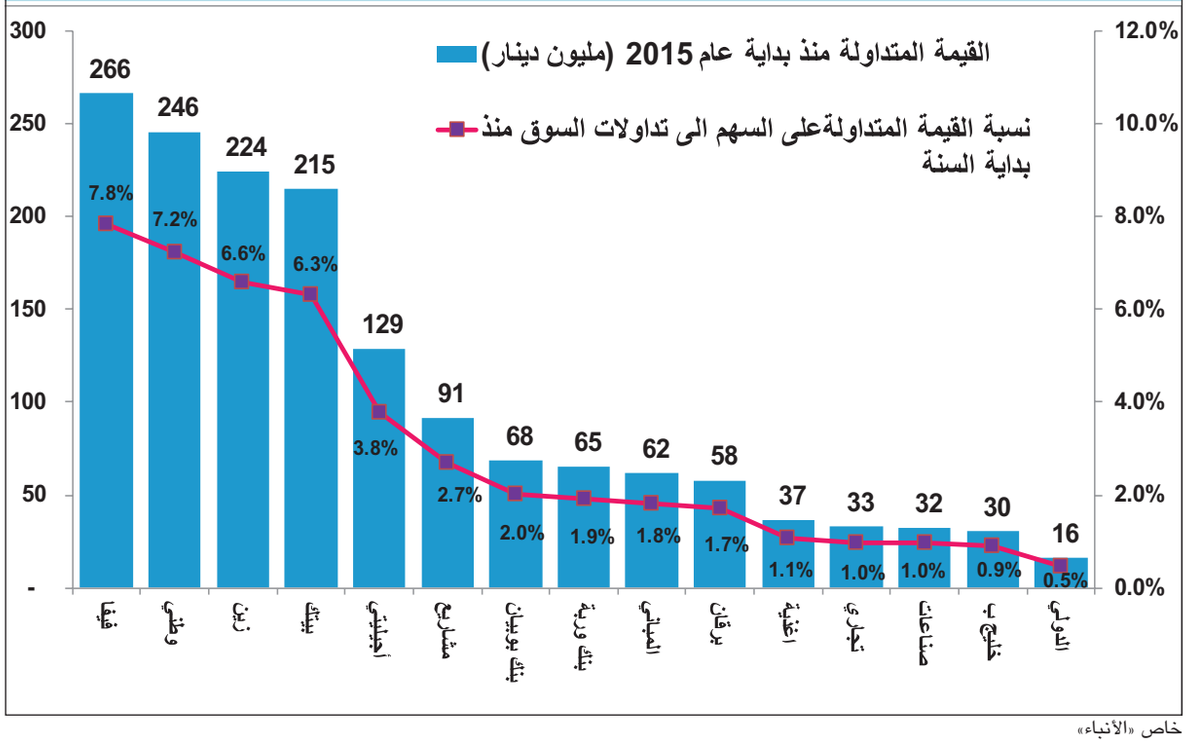

خاص «الأنباء»

تعاون وتنسيق بين الطرفين قبل صدور اللائحة في 10 نوفمبر الجاري

الوزان لـ«الأنباء»: هيئة الأسواق متجاوبة مع «الغرفة» في تغييرات اللائحة التنفيذية

يوسف لازم

من السابق لأوانه الحكم على انسحاب الشركات.. على البورصة أن تأخذ دورتها الطبيعية أولاً

بعد تطبيق القانون ولائحته الجديدة سنراقب حال السوق وتفاعله

العوامل السياسية مازالت مؤثرة على الأعمال التجارية وأداء الشركات

في أول تصريح لغرفة تجارة وصناعة الكويت حول اللائحة التنفيذية لقانون هيئة اسواق المال المتوقع صدورها في 10 نوفمبر الجاري، قال النائب الثاني لرئيس الغرفة عبدالوهاب الوزان في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان هناك تعاونا وتنسيقا بين «الغرفة» وهيئة أسواق المال لتطوير السوق الكويتي من خلال اللوائح المنظمة لأعمال السوق. واضاف أن هذا التعاون والتنسيق يهدف لمعالجة جميع الإشكالات الى حين تطبيق اللائحة التنفيذية.

وأشار الوزان إلى ان فريق الهيئة متجاوب مع «الغرفة» في تطبيق التغييرات التي تكون من صالح الشركات الموجودة في السوق، خصوصا الأفكار والمقترحات التي تقدمها الشركات عبر «الغرفة» لتنظيم السوق بشكل افضل.

وبخصوص رأي «الغرفة» من انسحاب الشركات المدرجة، رأى الوزان انه مازال سابقا لأوانه الحكم على تأثير انسحاب الشركة المدرجة من السوق، إلى حين أخذ السوق دورته الطبيعية في تقبله للقانون بعد تعديله واللوائح الجديدة وبعد ذلك يمكن الحكم على السوق. واضاف ان قانون هيئة أسواق المال دخل حيز التنفيذ في وقت صعب بعد سنتين من الأزمة المالية في 2010، وواجهت الهيئة عدة عراقيل نحو تطبيق قوانينها ولائحتها التنفيذية والتي اثرت على اداء الشركات بالإضافة إلى العوامل السياسية التي ما زالت مستمرة ومؤثرة على الأعمال التجارية.

عبد الوهاب الوزان

وفي ملف جديد آخر متعلق بانطلاقة الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يفترض أن يفتح المجال للشباب الكويتي في خوض غمار المشاريع الجديدة، علق الوزان على انطلاقته بالقول: اتمنى ان تتم ادارة الصندوق بطريقة استثمارية صحيحة ليستقطب الشباب نحو الإنتاجية والابتعاد عن المجتمع الاستهلاكي. وقال الوزان ان الكويت أسست في بداية نهضتها ما قبل النفط على المشروعات الصغيرة والحرفية، وكانت كل احتياجات الكويتيين في ذاك الوقت متوافرة من المشروعات الصغيرة. وقال الوزان ان الصندوق مازال في بداياته ومراحله الأولى، وهناك مشاريع تحتاج إلى توسعة وأخرى تحتاج الى تأسيس، لذلك الصندوق يحتاج إلى دعم وتوجيه والاستفادة من الخبرات المحيطة بمناخ الصندوق سواء من المجتمع او الحكومة.

ورأى الوزان ان دور الغرفة توجيهي واستشاري، وستكون على أتم الاستعداد لتوجيه رأيها في دعم الصندوق سواء كان من الناحية الاقتصادية او القانونية او في كيفية معالجتها لأي قضية عالقة في الصندوق بالإضافة إلى عمليات الدعم من جانب التطوير والتدريب وتوجيه الشباب نحو الطريق الصحيح في استثمار أفكارهم بالشكل الصحيح، مؤكدا ان مجلس ادارة الصندوق على اتصال مباشر مع اعضاء الغرفة. ويعد الصندوق ضمن استراتيجيات الدولة لتنويع مصادر الدخل عن طريق استثمار ملياري دينار بالمشاريع الشبابية الصغيرة والمتوسطة.